الباب الثالث

تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

دراسة ناقدة لأخلاقياته في المؤسسات العربية الأكاديمية

ومقترحات علمية للإصلاح

أ. د /محمد زياد حمدان

رئيس التحرير، مجلة التربية والتقدم

مقدمة

مشكلة الدراسة- أزمات الوضع المحلي الراهن لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

أزمة المعايير

أزمة المعرفة

أزمة الخُلُق

منهجية الدراسة والمصطلحات العلمية

مؤشرات علمية لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

مؤشرات التقييم العلمي للبحوث والدراسات

معايير صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

أداة لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام– الصيغة الإجرائية الشاملة

الخلاصة والمناقشة والتوصيات

مقدمة

البحث هو وسيلة لكشف حقيقة أكاديمية أو اجتماعية أو عملية تهم علماً أو فرداً أو أو مؤسسة أو مجتمعاً. ونظراً لنقص الناس والإمكانات، وعدم كمال الخطط والطرق المستخدمة في البحث، فإن النتائج الملاحظة لا تعدو في العموم سوى

مُقاربة للحقيقة المنشودة، دون الحقيقة الكاملة أو المطلقة دائماً! يغفل هذه النتيجة البدهية في الواقع، العديد من المشتغلين في البحوث والدراسات المختلفة، باحثين كانوا أو مُحكّمين. فيظن بعض الباحثين مثلاً أن ما توصلوا إليه من نتائج تشكل نهاية العلم أو "آخر الدنيا" كما يقال. أما بعض المُحكّمين فيعتقدون بأن مجرد إنتدابهم للحكم على بحث أو دراسة قد جعل منهم علماء "إستثنائيين" للمسؤولية المطلوبة (بالرغم من جهلهم الواثق أحياناً كما توضح الفقرة التالية)، وإن الحكم الذي يُدلون به غير قابل للتعديل أو النقض، وهو بمثابة "الحياة أو الموت" للبحث أو الباحث كما نرى لاحقاً.

ومهما يكن من أمر الباحثين والمُحكّمين الذين نعرض أمثلة لحالاتهم في فقرة تالية، فإن نتائج البحث هي دائماً نسبية في صلاحيتها وصحتها، حتى في أكثر أنواع البحث ضبطاً وتنظيماً وقياساً - الدراسات التجريبية، لأن مجرّد اختيار عينة محدودة لتمثيل مجموع السكان الذين سيجري بحثهم ثم إجراء التجارب من الإنسان، تؤدي من بين الأسباب العديدة الأخرى، لنتائج تقريبية للحقيقة وليس الحقيقة الفعلية الكاملة. ومن هنا نرى الغاية القصوى لأي بحث، تتمثل لدرجة رئيسة في محاولة الاقتراب كلما أمكن من الحقيقة الكلية.. دون العبث أو الهدر أبداً في تحصيلها الكامل، الأمر الذي لا يمكن أبداً مهما كان التحكم عالياً في نوعية البحث خطة وتنفيذاً وتقريراً.

إن البحث المبني على مشكلة فضفاضة لم يتم تحديدها بدقة كافية، والذي اعتمد في تنفيذه على خطط وإجراءات ناقصة وأدوات / مقاييس صالحة، وفي تحليل وتفسير بياناته على أساليب لا تتفق في طبيعتها مع أنواع هذه البيانات المتوفرة، يفرز بالضرورة نتائج بعيدة عن الحقيقة المقصودة، غير مؤهلة على الأرجح للنشر أو الاستخدام، والعكس بهذا الصدد صحيح. بمعنى أن البحث المدروس تخطيطاً والمُنضبط تنفيذاً يؤدي في الغالب لنتائج صالحة، قريبة من الحقيقة أو الحل الناجح المطلوب.

وبالرغم من أهمية نوعية البحث في توفير نتائج صالحة، فقد يتعذر فهم هذه النتائج أو الاستفادة منها عند عرضها مشوهة أو بصيغ مُشوشة غير منطقية في التقرير الذي يمثل في الواقع سجلاً مكتوباً لطبيعة ومجريات البحث، ويجسد في نفس الوقت الوسيلة الإجرائية المحسوسة لنشره أو توظيف استنتاجاته في سد الحاجة التي أُجريَ من اجلها. فضبط نوعية البحث والنتائج والتقرير الذي يجسدها، من خلال مواصفات معيارية مناسبة، وبأداة إجرائية لقياس / تقييم مدى توفر هذه

المواصفات في البحث ونتائجه وتقريره، تشكل معًا الغرض الرئيسي الذي ترمي هذه الدراسة إلى تحقيقه.

وبالإضافة لإمكانية توظيف المواصفات المعيارية وأداتها المقترحة بهذه الدراسة التحليلية، في توجيه قرارات تقييم البحوث ورفع موضوعية الحكم على صلاحيتها للنشر، فإن الباحثين بمقدورهم قبل ذلك استخدام المواصفات والأداة في التقييم الذاتي لبحوثهم، والتحقق مبدئيًا من كفايتها العلمية / العملية للنشر والاستخدام في الواقع.

مشكلة الدراسة- أزمات الوضع المحلي الراهن لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

يبدو تقييم صلاحية البحوث للنشر في مؤسساتنا الأكاديمية والتربوية المحلية ليس أفضل حالاً من أوجه حياتنا وأنشطتنا اليومية الأخرى، حيثنلاحظ معاناته من ثلاث أزمات رئيسة هي : أزمة المعايير، وأزمة المعرفة، ثم أزمة الخلق والتي تمثل بدورها أخطر الأزمات وأكثرها سلبية لتقدم الفرد والمؤسسة والمجتمع. لماذا؟ هذا ما نُوضّحه لاحقًا.

أزمة المعايير:

يفتقر تقييم صلاحية البحوث في بيئاتنا حتى الآن إلى معايير كافية موضوعية، معروفة لدى الباحثين والمُحكّمين على السواء. كما لا يتوفر له أيضًا أدوات قياسية يمكن بها (مع بعض التعديل إن لزم) تحديد قيمة البحوث والحكم العادل على صلاحيتها للنشر والاستخدام.

ولا نقصد هنا ما يَرد عن بعض الجهات المعنية من اقتراحات عامة للنشر مثل: "صلة البحث بالنواحي التربوية والنفسية أو الأكاديمية، وكتابته باللغة العربية أو الإنكليزية على الكمبيوتر، وكونه جديداً أو مبتكراً، وترتيب الصفحات فنيًا حسب تدريج معين، ومراعاة الموضوعية ومنهج البحث العلمي، أو البحث بطريقة: المقدمة – الطريقة- النتائج – المناقشة، ودقة التوثيق واستعمال المراجع بأسلوب خاص، وعدد الصفحات لا يزيد عن عشرين، وتوفير مستخلصات لا تزيد كلمات الواحد منها عن ٢٠٠.".. بل معايير نوعية شاملة تخص مباشرة أهداف البحث ومادته وبناءه اللغوي، وموثوقيته وعدم تناقض بياناته، ومنطقية استنتاجاته، ومنهجية تنفيذه لدرجة يمكن معها تكراره دون صعوبة تذكر من الآخرين، وجدته وعدم زيف نتائجه.

إن ما يمارس من معايير للنشر من قبل مجلات تُصدرها الكليات والجامعات ومراكز البحوث العربية المتخصصة، لا يعدو خطوطاً عامة أو اقتراحات فضفاضة غير معلنة أو معروفة عادة من الباحثين، وغير مُلزمة كما يبدو للمُحكّمين ، نظراً لعموميتها الزائدة التي تستعصي معها القياس المباشر في أغلب الأحوال.

آما دور النشر العربية المحلية، فأمر المعايير وطبيعتها ومدى الالتزام بها تختلف من جهة لأخرى. وجُلّها (أي دور النشر) يبتعد هدفاً ونتيجة لدرجة شبه كاملة عما تمارسه نظيراتها في الغرب التي تمارس دوراً جاداً في البحث العلمي، تنافس ما تقوم به الجامعات المتخصصة أو تتفوق عليها أحياناً.

فيلاحظ محلياً بهذا الصدد أن العديد من دور النشر الخاصة ليست معنية بمعايير نوعية علمية للدراسات والبحوث المقدمة إليها، بقدر تركيزها على المردود المادي الذي يمكن أن تجنيه منها. وتبدو هنا كافة الاعتبارات والمقاييس التي يمكن بها ضبط نوعية المواد المعروضة للنشر، معدومة باستثناء اعتبار أو معيار واحد هو الدولار أو الريال أو الدينار.. حتى لو أدى ذلك في بعض المناسبات للتطاول على بحوث وأعمال مُجدية مادياً تخص جهات أخرى من دور نشر أو مؤلفين أو غيرهم.. فتتداخل عندهم بهذا معاً بصيغ غريبة ومؤسفة أزمتا المعايير والخلق التي سنعرض لها في فقرة تالية.

ومع أن وجود أدوات تقييمية قد يخفف من وطأة أزمة المعايير التي تواجهها بعض دور النشر الخاصة، إلا أن أزمة الخلق الأدهى والأشد هدماً لحياة الفرد والمجتمع ولمستقبلهما، لا يمكن التغلب عليها إلا بمبادرة هذه الدور مختارة في تغيير أفضليات عملها الأنانية الراهنة إلى أخرى أكثر موضوعية وأخلاقية وعالمية في نواتجها، أو إجبارها إن دعا الأمر على ذلك من جهات رسمية ذات خلق أيضاً.

أزمة المعرفة:

تتمثل الأزمة الحالية بفقدان مفهوم وكيفيات البحث العلمي حيناً، وللمادة الأكاديمية التي يجسدها البحث حيناً آخر، فتظهر للعيان من خلال التقارير "الإنشائية" التي يقدمها بعض المُحكّمين حول صلاحية البحوث للنشر، وسقوط الدراسات من جهات وترفيعها من جهات أخرى.. كل حسب وعيه أو جهله ودرجة التزامه العلمي.

ولتوضيح طبيعة أزمة المعرفة التي تواجهها عملية تقييم صلاحية البحوث للنشر في بيئاتنا المحلية، نعرض الأمثلة الواقعية التالية:

تقرير بحث رقم ١:

"هذا المقال مختصر ولكنه غير مفيد.. ولعل أعجب ما فيه أنه يقع في ثماني صفحات، ثلاث منها للمراجع" (أزمة معرفة بطبيعة ومبادئ البحث العلمي).

ويضيف "ثم أن المقال وصفي لا يعلل أسباب سلوك الطفل على هذا النحو أو ذلك". (إن تركيز البحث في الواقع يتمثل في إظهار العلاقة بين العامل المستقل الذي تعالجه الدراسة والمنصوص عليه في عنوانها وسلوك الطفل.. الأمر الذي يشير إلى أزمة معرفة بالقراءة والاستيعاب أيضًا).وينتهي التقرير "والخلاصة فإن المقال قد يصلح للنشر في جريدة يومية – بعد تصحيحه وتنقيحه – لكنه لا يصلح للنشر في مجلة علمية". (أزمة معرفة بالتقييم والبحث العلمي، لأن الكتابة عن مشكلة بمنهجين وصفي وتاريخي، وبنتائج، ثم بمراجع بطول ثلاث صفحات تؤدي كلها لبحث علمي رصين غالبًا، وليس لمقال يُنشر في جريدة يومية شعبية غير متخصصة).

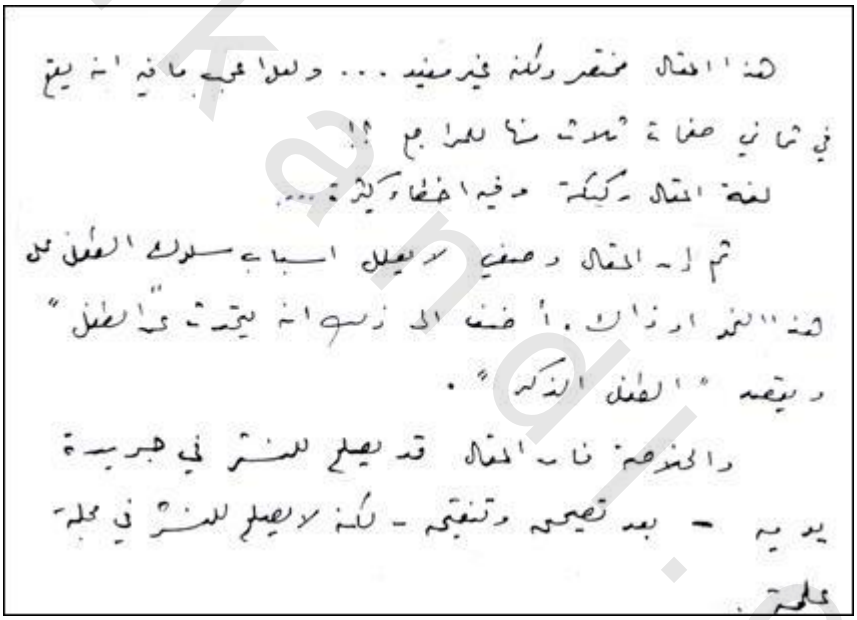

تقييم نفس البحث من مجلة متخصصة أخرى..

حوّل الباحث/ المؤلف البحث إلى مجلة تربوية متخصصة أخرى، وتمّ نشره بمكافأة مالية وتقدير. وقد اعتذر الباحث/ المؤلف حينها (عام ١٩٨٣) عن استلام المكافأة المالية زُهدًا في المال ولفلسفة "التفكير والبحث من أجل الإنسان دون المال". ولما زار الباحث/ المؤلف البلد الذي تصدر فيه المجلة، بادر رئيس التحرير بدعوته إلى مأدبة عشاء في مطعم معروف كان من ضمن الحضور شخص يكتب للمجلة نفسها. ومن المُفارقة أنْ تَبيّن بعد مدة أن هذا الشخص الذي كان مسروراً بلقاء

الباحث/ المؤلف على العشاء وعمل جاهداً بعدئذ على تأسيس علاقة شخصية معه، هو نفسه آنفاً صاحب التقرير الرافض للبحث!؟

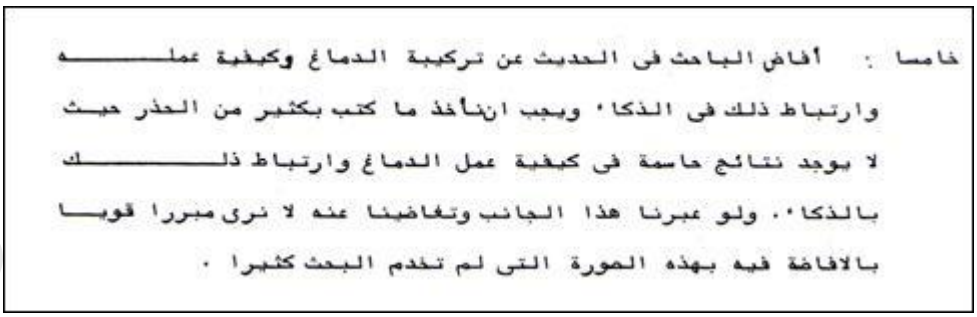
خامسا : أفاض الباحث فى الحديث عن تركيبة الدماغ وكيفية عمله وارتباط ذلك فى الذكاء ، ويجب ان نأخذ ما كتب بكثير من الحذر حيث لا يوجد نتائج حاسمة فى كيفية عمل الدماغ وارتباط ذلك بالذكاء . ولو عبرنا هذا الجانب وتغاضينا عنه لا نرى مبررا قويا بالاضافة فيه بهذه الصورة التى لم تخدم البحث كثيرا .

وهنا نجد غريباً ليس فقط نقص المعرفة الأكاديمية المتخصصة وفي البحث العلمي لدى بعض المُدرسين في الجامعات ، بل أيضاً مستهجناً ميولهم السوداء وأخلاقهم المزدوجة! والمشكلة الخطيرة هنا تبدو في السؤال: كيف يُعلّم مثل هؤلاء الأجيال المدرسية والجامعية تخصّصاتهم العلمية؟ وكيف يربّون في الناشئة أطر شخصياتهم وقيمهم الاجتماعية والكفايات المهنية، القادرين بها معاً بناء وتقدم الأسرة والمؤسسة والاجتماعات المدنية إلى النهايات التي يطمحون مع المجتمع إليها، وهم في الأصل يفتقدونها بالجُملة؟!

تقارير بحث رقم ٢ :

التقرير الأول:

"أولاً: لقد طرح البحث فكرة دون أن يذكر حجم المشكلة ولا أهمية المشكلة وإنما اكتفى بأن هذه المشكلة " ترد" في الدوائر الاجتماعية والتربوية. ولم يبرز الباحث حجم تردد هذه المشكلة أو مردودها التربوي أو الاجتماعي". (إن واقع البحث بمستخلصين بالعربية والانجليزية ومعلومات المشكلة وخلفيتها وأسئلتها وبحثها المنطقي التحليلي بطول ٢٧ صفحة و٣٥ مرجعاً متخصصاً، هي مؤشرات مباشرة لحجم المشكلة وأهمية معالجتها.. إن المُحكّم يعاني كما يبدو من أزمة معرفة بالتقييم وبالبحث العلمي وبالقراءة - الاستيعاب).

ويضيف..." **خامساً:** أفاض الباحث في الحديث من تركيبة الدماغ وكيفية الدماغ وكيفية عمله وارتباط ذلك في الذكاء. ويجب أن نأخذ ما كتب بكثير من الحذر حيث لا يوجد نتائج حاسمة في كيفية عمل الدماغ وارتباط ذلك بالذكاء" (إن تركيبة الدماغ وكيفيات عمله وارتباطها بالذكاء أصبحت أموراً بديهية معروفة في متناول إدراك

المثقفين العاديين والمتخصصين بحد سواء.. الأمر الذي يشير إلى أزمة المعرفة الأكاديمية بمادة البحث – الإدراك وعلم النفس الإدراكي / الفسيولوجي).

ويزيد.." **اثني عشر**: لا توجد هناك خلاصة أو استنتاج في نهاية البحث التي تعتبر مهمة بحد ذاتها. حيث يذكر فيها الباحث أهم ما توصل إليه ليجنب القارئ مشكلة البحث عن فكرة معينة داخل البحث" (والحقيقة أن مستخلصي البحث بالعربية والانجليزية في المقدمة، وفقرة : سادساً من البحث نفسه، تمثل معاً ما يطلبه المحكم دون الانتباه كما يبدو لقراءتها بعقله؟!). وينتهي التقرير بملاحظة رقم: " **ثالث عشر**: وضع المراجع بالصورة التي عليها تنافي أبسط قواعد الأساليب العلمية في كتابة المراجع، حيث لم يراعي ما يأتي:

١- الفصل بين المراجع العربية والإنجليزية.

٢- ترتيب المراجع بحسب الحروف الأبجدية.

٣- كان هناك تكرار أكثر من مرجع لاختلاف أرقام الصفحات فقط."

ثالث عشر : وضع المراجع بالصورة التي عليها تنافي ابسط قواعد الأساليب العلمية في كتابة المراجع حيث لم يراعي ما يأتي :

١ – الفصل بين المراجع العربية والاجنبية .

٢ – ترتيب المراجع بحسب الحروف الأبجدية .

٣ – كان هناك تكرار اكثر من مرجع لاختلاف ارقام الصفحات فقط .

(وهل كتابة المراجع حسب ورودها في الدراسة " ينافي أبسط قواعد البحث العلمي؟" وهل الكتابة العلمية للمراجع تنحصر فقط في الأسلوب الذي أورده المُحكّم؟ أنها أزمة معرفة بأساليب التوثيق والبحث العلمي).

التقرير الثاني :

"ولست أدري من أين أتى الباحث بهذا الاعتقاد، حيث انه من المعروف طبقاً للعديد من الدراسات أنه لا علاقة للذكاء العام بنوع الدراسة. بل أن هناك دراسات تبين أن الفلاسفة والأدباء يميل ذكاؤهم لأن يكون أعلى من ذكاء العلميين".

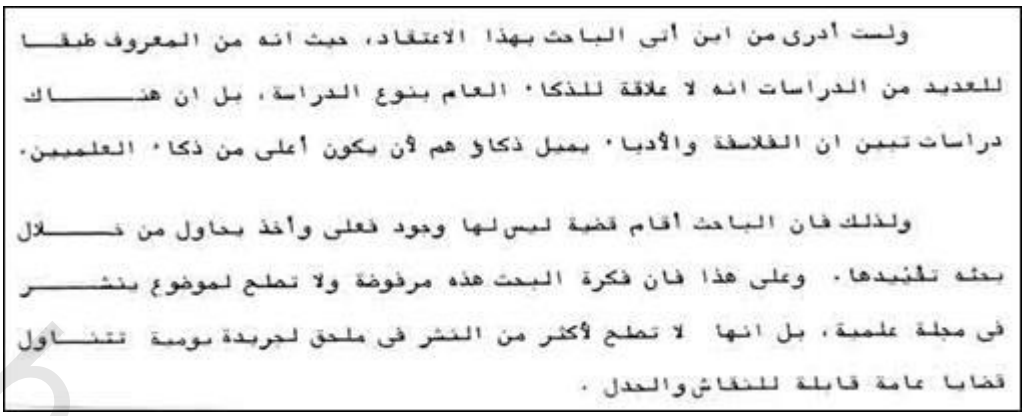

ولست أدرى من ابن أتى الباحث بهذا الاعتقاد، حيث انه من المعروف طبقا للعديد من الدراسات انه لا علاقة للذكاء العام بنوع الدراسة، بل ان هناك دراسات تبين ان الفلاسفة والأدباء يميل ذكاؤ هم لأن يكون أعلى من ذكاء العلميين.

ولذلك فان الباحث أقام قضية ليس لها وجود فعلى وأخذ يحاول من خلال بحثه تفنيدها. وعلى هذا فان فكرة البحث هذه مرفوضة ولا تصلح لموضوع ينشر فى مجلة علمية، بل انها لا تصلح لأكثر من النشر فى ملحق لجريدة يومية تتناول قضايا عامة قابلة للنقاش والجدل .

(إن الدراسة تقوم على بحث مفهوم الذكاء الخاص أو ذكاء القدرات، وليس العام الذي يشير إليه المُحكّم خطأً. وعلى كشف علاقته بالمشكلة التي تجري معالجتها. كما أن تركيز الدراسة يتمثل في الأكيد على امتلاك كل متخصص علمي أو أدبي لذكاء خاص به. وبالنتيجة فإن الفلاسفة والأدباء هم أعلى ذكاء في الفلسفة والأدب من أقرانهم في العلوم كالفيزياء والأحياء مثلاً؟ أزمة معرفة بمادة التخصص في علم النفس وبالقراءة الواعية للنص).

ويضيف " يورد الباحث كثيراً من ترجمات المصطلحات بشكل غير سليم مثال ذلك مصطلح التفكير التباعدي Divergent thinking (لجيلفورد) يترجمه بالتفكير المتشعب والتفكير التقاربي Convergent thinking بالتفكير المركز... وعلى هذا المنوال نجد الباحث يصدر في بحثه أحكاماً تصل إلى درجة النقد الهدام، مثال ذلك ما يقوله في صفحة ١٠ وتحت عنوان عدم كفاية التدريس إذ يقول " إن ما ينتج من معلم غير مؤهل أكاديمياً ووظيفياً هو بالضرورة غير مؤهل، ومن هنا نلمس عدم مناسبة أو علمية الأساليب والطرق النفسية والتربوية التي يستخدمها هؤلاء المعلمون في تدريسهم مادة تخصصهم للتلاميذ... ودون توثيق".

يورد الباحث كثيرا من ترجمات المصطلحات بشكل غير سليم مثال ذلك مصطلح التفكير التباعدى Divergent thinking (لجيلفورد) يترجمة بالتفكير المتشعب والتفكير التقاربى Convergent thinking بالتفكير المركز.

وعلى هذا المنوال نجد الباحث يصدر فى بحثه احكاما تصل الى درجة النقد الهدام.... مثال ذلك ما يقوله فى صفحة ١٠ وتحت عنوان عدم كفاية التدريس اذ يقول " ان ما ينتج من معلم غير مؤ هل اكاديميا ووظيفيا هو بالضرورة غير مؤ هل، ومن هنا نلمس عدم مناسبة أو علمية الأساليب والطرق النفسية والتربوية التى يستخدمها المعلمون فى تدريسهم لمادة تخصصهم للتلاميذ... و دون توثيق .

الا انه يورده على انه حقيقة،

(إن أمر عدم سلامة ترجمات المصطلحات وأيّ منها – للمُحكّم والباحث – أصلح أو أكثر دقّة لواقع المفاهيم المعنية، نتركه للدارسين والمختصين للحكم عليه. أما عبارة عدم كفاية التدريس فهو افتراض أو حقيقة عامة قام الباحث مباشرة بتبرير صحتها بحقائق فرعية تالية في البحث، موثقة بثلاثة مراجع متخصصة معروفة.. أزمة معرفة بالبحث العلمي وبعلم التدريس وبالمادة الأكاديمية للبحث).

تقييم صلاحية نفس البحث من مجلات وجهات متخصصة:

أرسل الباحث دراسته بعد تلقيه الملاحظات السابقة وإعتذاره بالتالي عن نشرها من قبل الجهة الأولى، إلى مجلتين متخصصتين إحداهما: تربوية نفسية، والثانية أكاديمية تصدران عن إحدى الجامعات العربية المعروفة. وتمّ قبول البحث للنشر بعد تحكيمه، كما اعتبرته جهة الاختصاص الوظيفي بعدئذ إحدى متطلبات الإنتاج العلمي لترقية الباحث إلى درجة جامعية أعلى.

تقارير بحث رقم ٣ :

نكتفي لغرض الإيجاز ونظراً لتعدّد الأمثلة لأزمة المعرفة التي تسود تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام، بالأمثلة الثلاث التالية من أحد التقارير: "ويشير (الباحث) في ص٢ إلى أن ... ... تأتي في أشكال مختلفة. وهذه الجملة خاطئة، فـ ... ... له شكل واحد ومتوسطه وانحرافه المعياري مختلف.."

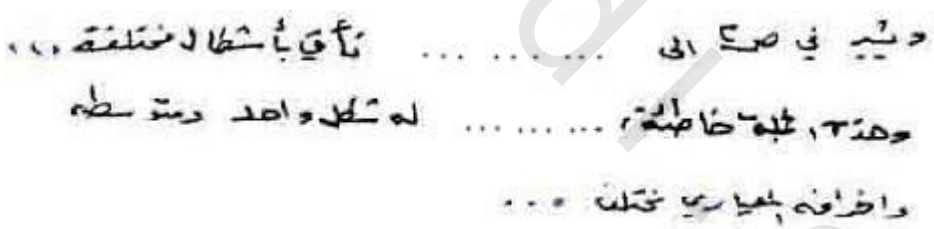

(ومع وضوح أزمة معرفة في عبارة المُحكّم الحالية من حيث الاختلاف المقصود في شكل المنحى يعود إلى اختلاف تكتل البيانات في الوسط، فهناك سهو واضح في مجالات القراءة العلمية والبحث العلمي وتقييم صلاحية البحوث للنشر).

ويضيف المُحكم في انتقاده غير الدقيق للبحث وفكرته والتراكيب اللغوية فيه بالقول:"إن الباحث لم يملك مشكلة واضحة.. وافتراض الباحث ان التربويين يستخدمون... ... استخداماً خاطئاً وسلبياً لكنه لا يبين بالتفصيل مجالات الاستخدام هذه... الأمر الذي يدل ان الباحث لم يُبلور أفكاره بعد. إن المشكلة التي ينبغي أن

يتصدى لها الباحث هي قياس التحصيل وتقويمه". ويواصل المُحكم انتقاده قائلاً: "يميل الباحث إلى استخدام ألفاظ مبهمة لا معنى واضح لها... كذلك فان الحجج المقدمة لدعم الأفكار ضعيفة".

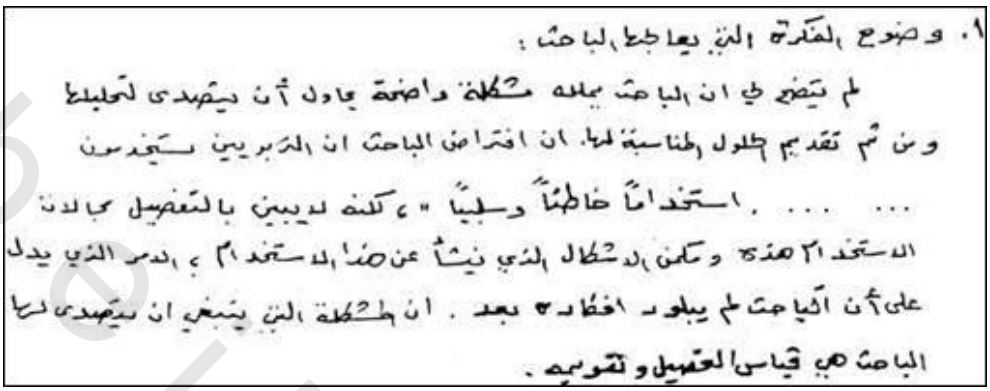

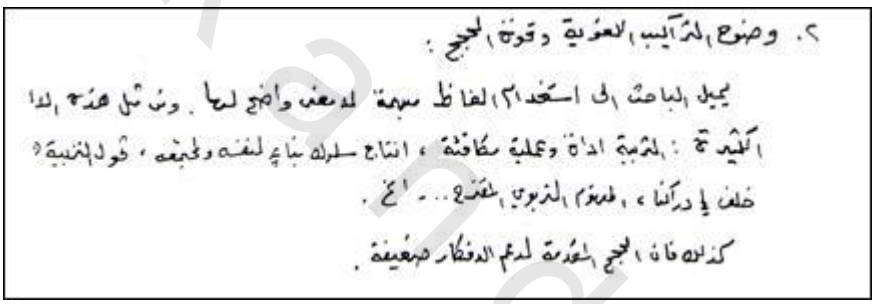

(إن ما قام به الباحث في البحث هو بالضبط ما أشار إليه المُحكّم من حيث "التصدي لمشكلة قياس التحصيل وتقويمه". أما الألفاظ المبهمة والاستخدامات الخاطئة للألفاظ وعدم وضوح المشكلة لدى الباحث التي أشار إليها، فان البحث الذي كُتب باللغة العربية الفصحى المفهومة من الإنسان العادي، قد عمل عكس ما انتقده المُحكّم.. الأمر الذي يدلّ على ثلاثة استنتاجات: ضعف المُحكّم في اللغة العربية، وتدني ثقافته في علوم التربية والقياس والتقويم، ثم عدم قدرته على القراءة الهادفة كونه قد قرأ كما يبدو بعينيه وقلبه وليس بعقله أبداً).

تقييم نفس البحث من مجلة متخصصة أخرى..

" سرنا وصول بحثكم القيم بعنوان ".....". وسيأخذ طريقه للنشر في أحد أعدادنا القادمة من العام الجاري". وعندما تقدم الباحث للترقية من درجة جامعية إلى

أخرى أعلى، قُبل البحث واحداً من الإنتاج العلمي المطلوب لذلك، كما جرت مناقشة موضوع ونتائج البحث من مجموعة من المختصين في برنامجين لدى محطتين من الإذاعات العربية المعروفة. ثم أضافت نفس الجهة أعلاه في خطاب تقديري للباحث بعد نشر البحث، الاقتباس التالي:

".. يسعدنا أن نعلمكم أننا أرسلنا لكم بتاريخ... مكافأة قدرها... لقاء دراستكم... التي تقرر نشرها في العدد الثاني من المجلة.. ويغتنم المركز هذه الفرصة ليعرب لكم عن شكره، آملاً أن يستمر تواصلكم معه في إسهامات جديدة".

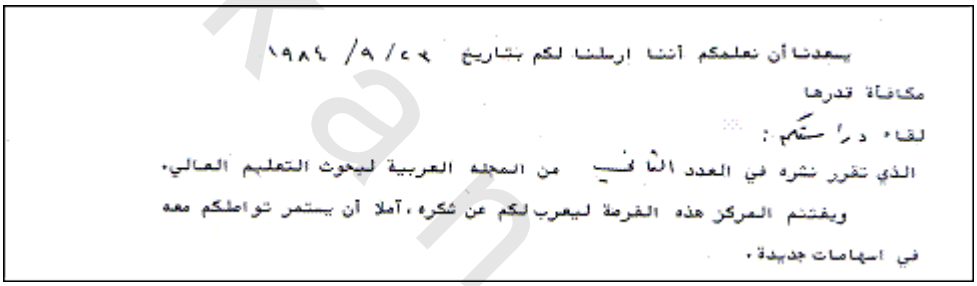
يسعدنا أن نعلمكم أننا ارسلنا لكم بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٨٦
مكافأة قدرها
لقاء دراستكم :
الذي تقرر نشره في العدد الثا ني من المجلة العربية لبحوث التعليم العالي.
ويغتنم المركز هذه الفرصة ليعرب لكم عن شكره ، آملا أن يستمر تواصلكم معه
في اسهامات جديدة .

ونتوقف بهذا القدر التوضيحي لأزمة المعرفة في تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام، لنتناول الأزمة الثالثة – أزمة الخلق، الأكثر خطورة وتعقيداً من قرينتيها: أزمتا المعايير والمعرفة في الفقرتين السابقتين.

أزمة الخلق:

تتشعب أزمة الخلق وتتنوّع مؤشراتها النفس سلوكية خلال تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام، نذكر منها على سبيل المثال العينة التالية:

١- الأنانية والشعور بالتهديد العلمي أو الوظيفي:

تتمثل الأنانية في رفض البحث بقصد عدم تقدم الباحث وبالتالي استمرار خلو الساحة التربوية أو الأكاديمية من أي منافسة كَفُوءة، تشكل خطراً على وضع بعض المُحكّمين والمزايا التي يحصلون عليها. أما الخوف العلمي الذي يرتبط أساساً بالأنانية، فهو شعور بالتهديد نتيجة احتمال تفوق الغير علماً أو شهرة أو مركزاً؟!

ومن هنا ما أن يتعرّف المُحكّم على هوية الباحث بواسطة أحد المراجع في البحث أو بطريقة شخصية "غير سوية" أخرى، حتى يكون نوع الحكم الذي سيعطيه جاهزًا. فنلاحظ في مثل هذا الحال عبارات ترد من بعض المُحكّمين بالصيغة التالية:

"..أولاً: ليس في مادة المخطوط بحث ولا أصالة يمكن أن تُستطلع".

"..ثانيًا: منهجية البحث مزيج من المغالطات والافتراضات الخطأ، والاستنتاجات غير المنسقة"..

خامساً : المخطوط لا يتضمن بحثًا وليس مقالة رصينة منضبطة، ولا يصلح محاضرة في الطلبة، بل يفضل استبعاده عن أيدي الطلبة حتى لا يظن أن المغالطات والاستنتاجات الخطأ يمكن أن تكون علماً.

" سادساً : أرى أن المخطوط غير صالح للنشر (وغير قابل للتعديل) في مجلة... في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه".

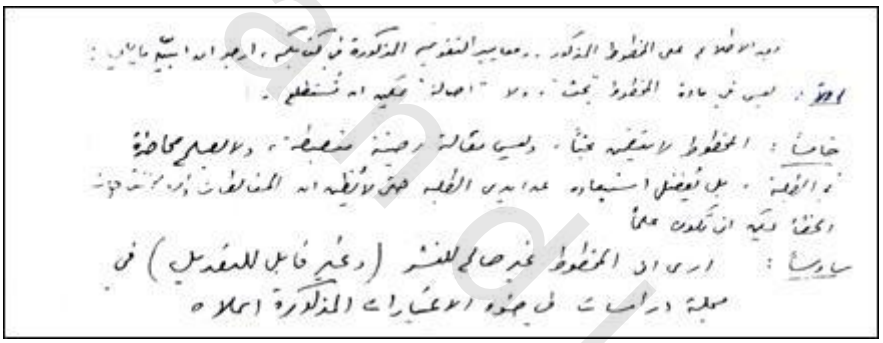

وفي تقرير آخر من نفس القسم أو الكلية كما يبدو جاء ما يلي: "..ان مراجعة ما كتبه الباحث في هذه الدراسة، يظهر بوضوح أنه، أي الباحث، لا توجد له دراية سليمة باستخدامات... ولا يدل بأي شكل على أنه يعي... أن صاحب البحث غير واع تماماً... لا يدل على أنه واع.."؟!

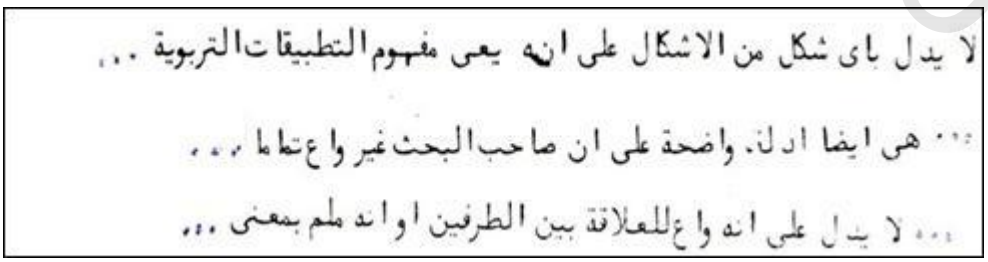

٢- التحاسد العلمي:

والتحاسد من الحسد، والحسد بذاته هو في رأينا مؤشر لضعف الفرد ودونية قدرته على تحصيل ما أنجزه غيره،، الأمر الذي يدفعه لإتباع أسلوب التنقيص من قيمة العمل أو السلوك المنافس تشتيتاً لانتباه الآخرين عن قيمته، وسلباً لتقدير صاحبه.

وإذا كان العامة بأميتهم حيناً ونقص إدراكهم أحياناً أخرى يميلون لتبني الحسد كمخرج للهروب من شعورهم بالعجز، فإن المتعلمين هم أحرى الفئات الاجتماعية تجنباً له، وأولى الأفراد إلى نصرة بعضهم لمصلحة المعرفة والعشيرة المهنية والمجتمع الذين ينتمون إليه.

يؤكد أحد المختصين في هذا المجال ما يلي(١): "بعض الباحثين يتمنى أن تزول النعم التي يتمتع بها باحثون آخرون، ويسعون جاهدين للتقليل من شأن أقرانهم، وقد يسعون – بطرائق مختلفة- إلى تسفيه آرائهم حسداً من عند أنفسهم. والإسلام ينهى عن التحاسد.. (**أم تحسدون الناس على ما أتاهم الله من فضله**)..".

٣- الشللية الضيقة:

بينما تهدف الشللية في أغلب الأحوال لتحقيق مصلحة مادية مؤقتة، فإنها في الوقت نفسه تتكتل لإخفاء ضعف أفراد "الشلة" وعجزهم فردياً في العادة عن تحصيل ما يريدون بالطرق الموضوعية المعلنة، أو عن معايشتهم السوية لأقرانهم بنفس البيئة أو المهنة. ولو كان أمر هؤلاء غير ذلك من قدرة ذاتية على المنافسة الموضوعية والنجاح، لما نلحظهم يلجئون إلى تكوين "هيئة تضامنية خفية غير مؤهلة" تكفل لهم الحصول على مكاسب يعجزون عنها بأنفسهم الفردية وبما يمتلكون شخصياً من مؤهلات علمية / وظيفية.

وهنا تظهر سلبيات "الشللية الضيقة" بعدة ممارسات منها على سبيل المثال: إسناد تحكيم صلاحية البحوث إلى أفراد على أساس المعرفة الشخصية أو "المواطنة القطرية الواحدة"، وعلى المصلحة المباشرة المتبادلة القائمة - كما يؤكد غولبيرغ- على مبدأ خلق السوق "حك ظهري وأحك ظهرك".. أو انتدبني لتقييم البحث كذا، وانتدبك للإشراف على أو مراجعة دراسة أو رسالة كذا؟!

وليس المهم كما يبدو لدى هؤلاء "الشلليين" تقدّم المعرفة، أو تطوير الحياة المحلية او المهنية التي يعملون فيها، بقدر ما يُحققونه من منافع مادية أو وظيفية شخصية نتيجة استبعاد بعض أقرانهم القادرين، بطرق عديدة ملتوية: كهواتف بعد

الدوام، وجلسات "شرب الشاي"الجانبية الخاصة.. وتغيير التخصص الدراسي العالي حسب مقتضيات الموقف؟! والنفاق لدى "السلطة الأكاديمية" أو الوشاية لديها ضد من يخافون تفوقًا أو حتى منافسة عادية أحيانًا؟!

٤- العمى الإدراكي وتَدني الألفاظ والقيم

لا يملك بعض المُحكّمين للأسف عقلاً كافيًا لإدراك انجازات الغير، كما يعانون في طبائعهم من ميول سوداء تثيرها مشاعر الغيظ والكيدية والبُعد عن اللياقة العامة في التعبير.. فتأتي أحكامهم شخصية ومجحفة غير موضوعية، وسيئة النية مغالية في ردود فعلها نحو الآخر. أورد أحد المُحكّمين في تقريره عام ١٩٨٧ حول صلاحية مقال تربوي "مكتوب بلغة عربية فصحى ومنضبطة"، وتمّ نشره في مجلة رسمية معروفة،، قائلاً بخط اليد ما يلي:

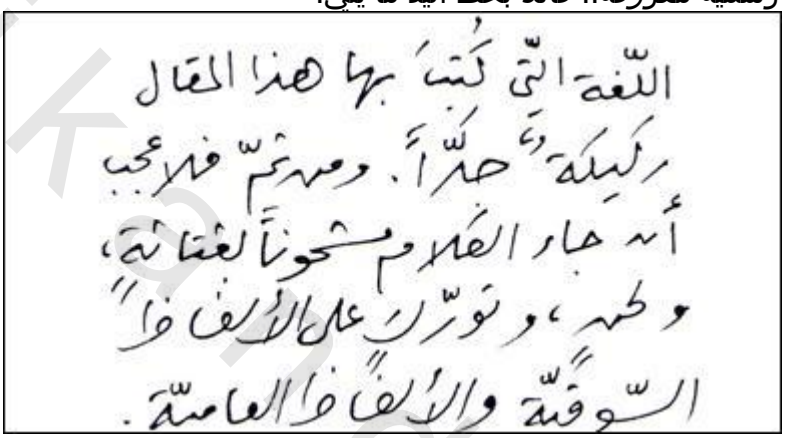

٥- اللهث وراء المال أو السلطة:

أي البحث المأجور قصير النظر الذي لا يهدف تقدمًا لعلم أو إنسان أو مؤسسة، بل الوصول إلى غايات شخصية مؤقتة تتمثل في الحصول على حفنة من المال مقابل القيام ببحث مفروضة أحيانًا نتائجه سلفًا، أو إرضاءً لرغبة خاصة أو تحقيقًا لحاجة السلطة حتى تزداد سلطة وقدرة على تبرير غبنها واستبدادها!؟

يؤكد أحد المختصين بهذا الصدد بالقول(٢):" يجب أن يتمثل الهدف الأسمى للبحث في كشف الحقيقة العلمية. ولكن لسوء الطالع، فإن العديد من الأفراد الذين يقومون بهذه المسؤولية يبدون مهمتين أكثر في الحصول على دليل يدعم وجهة نظر محددة أكثر من تركيزهم على الحقيقة الحقة". الأمر الذي يُعدّ تشويهًا مقصوداً للبحث العلمي مبدأً وهدفًا وطريقة ونتائجًا!؟

ويُضيف كاتب آخر بلغة مباشرة أكثر لنقيصة الخلق العلمي في البلدان العربية بالقول(٣): "من آفات الباحثين في الأزمنة الرديئة النفاق والرياء. وأخطر أنواع النفاق ما كان موجهًا نحو السلطة أيًا كانت سياسية أو إدارية أو أكاديمية.. وإذا كان قد جرى في بعض الأزمان مصطلح (فقهاء) السلطان الذين قال عنهم الإمام الغزالي أنهم أصبحوا طالبين بعد إن كانوا مطلوبين، وإن الواحد منهم لم يخل من ذل الطلب ومهانة الابتذال.. فإننا نستطيع أن نجد مثالاً لهؤلاء في مجالات البحوث الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية والتربوية). هؤلاء يمثلون خطرًا كبيرًا على كيان المجتمع بعامة وعلى العشيرة المهنية التي ينتمون إليها في كل مجال من مجالات البحث".

٦- التهاون في تقييم وقبول البحوث للنشر والاستخدام:

نظرًا لعدم توفر معايير مدروسة للحكم على البحث، أو ندرة المتخصصين المؤهلين فعلاً للقيام بهذا الحكم، تدخل بعض الأهواء والمعايير الشخصية غير الخلقية في تقرير صلاحية البحوث للنشر والاستخدام،، كما يحدث عند نشر البحث في مجلة متخصصة أو اعتماده لترقية عضو هيئة التدريس، حيث تمارس الأهواء والمعارف الشخصية دورًا واضحًا اختيار المحكمين لتقييم البحوث حتى على مستوى رسائل الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه، ومن ثمّ في قبول أو رفض البحث بالرغم من عدم علميته في حالة أو تفوقه في ثانية.

وبعد، هذه عينة من ممارسات البحث العلمي في بيئاتنا التربوية والأكاديمية المحلية، وتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام بشكل خاص. وفي الوقت الذي يمكننا به التغلب على أزمتي: المعايير والمعرفة، بتوفر مواصفات وأدوات قياسية للأولى كما سنطرح في هذه الدراسة، والاطلاع أو التدرّب الذاتي أثناء الخدمة لتطوير المعرفة الضرورية للحكم في الثانية، فإن الثالثة: أزمة الخلق، نظرًا لتعدد أصولها المتجذرة في قصور الإدراك والقيم والسلوك، وارتباطها الوثيق بالميول السوداء وعدم السوية السلوكية، تُعدّ في رأينا من أعسر المهام علاجًا وأصعبها تصحيحًا وتحصيلاً، اللهم ألا إذا قمنا بإجراء صيانة كاملة من الصفر لجوانب شخصية الفرد الإدراكية والعاطفية والحركية.

منهجية الدراسة والمصطلحات العلمية

تتبنى الدراسة المنهجين الوصفي والتاريخي في آن، من حيث أنها تستقرئ واقع تقييم صلاحية البحوث للنشر في البيئات المحلية بتحليل بعض الوثائق الماضية من

تقارير المُحكّمين، ثم عدداً من مصادر البحث العلمي الأساسية التي تضمّ في طياتها مواصفات معيارية تَبنّاها أو يعمل بها المختصون منذ بداية القرن العشرين الماضي. تَمكّن الباحث نتيجة ما سبق، من طرح أداة لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام في البيئة الأكاديمية العربية وكيفيات عملها من المهتمين بالبحث العلمي.

أما المصطلحات العلمية التي تتناولها الدراسة، فتبدو بالمفاهيم العامة التالية:

١- **التقييم**: هو تقدير وضع الشيء والحكم على قيمته حسب مواصفات كمية ونوعية وكيفية وزمنية محددة.

٢- **الصلاحية**: هي أهلية الشيء او العمل لموقف أو سلوك أو أمر معين. وعندما نقول بأن شيئًا يصلح لآخر، فإننا نعني في الواقع بأنه يمثل أو يتوافق معه محتوى أو دوراً أو شكلاً أو وظيفة أو توقيتاً، وذلك حسب نوع ومجال الصلاحية المقصودة.

٣- **البحوث** : هي دراسات يقوم بها أفراد متخصصون لإضافة معرفة أو خبرة، أو تصحيح أخرى، أو برهنة صحة ثالثة. تساهم هذه المعارف في الأحوال البناءة للبحث العلمي في تقدم الفرد والمؤسسة والمجتمع والحياة الإنسانية بوجه عام.

٤ - **نشر البحوث:** هو عرض البحوث للإطلاع والتداول العام المفتوح من المهتمين. ويتم النشر عادة بصيغ مكتوبة تقليدية في مجلات أو صحف أو مذكرات أو نشرات خاصة ،، أو الكترونية معاصرة على الانترنت بمواقعها ووسائل نشرها المتنوعة. وفي أحوال قليلة أخرى تبدو البحوث منشورة على شكل تسجيلات سمعية أو سمعية / مرئية كالأفلام الثابتة العادية والمصغرة والميكروفيش والأفلام المتحركة وكاسيتات الكمبيوتر وغيرها مما يناسب.

٥ - صلاحية البحوث للنشر والاستخدام: هو مناسبتها للعرض في مجلات أو وسائل أخرى متخصصة لغرض تداولها المفتوح من الغير أو العمل بها في مواقف واقعية مناسبة،، وذلك بناء على معايير أو مواصفات متنوعة تحددها عادة الجهة المعنية بالنشر أو الاستخدام.

مؤشرات علمية لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

نقدم في هذا السياق نوعين من المواصفات البناءة للبحث العلمي هما: مؤشرات التقييم العلمي ثم معايير صلاحية البحوث. ومع تداخل هذه المواصفات معا فيما نُوضّح لاحقًا، فإن الأداة المقدمة في الفقرة التالية تساهم أولاً في التغلب على الأزمات الواردة آنفًا بخصوص ممارسة البحث العلمي، وثانيًا في

النهوض بعملية البحث مفهوماً وعملاً للدور المأمول منه في تقدم المعرفة والمؤسسة والمجتمع.

مؤشرات التقييم العلمي للبحوث والدراسات:

التقييم العلمي هو عملية توزين واعية لقيمة الشيء الذي بصدده على أساس معايير نوعية وكمية محددة. وإذا اختص التقييم بتحديد قيمة البحوث للنشر، فإنه يتطلب من المُحكّمين بهذا سلوكاً مهنياً وإنسانياً متخصصاً، يتصف بما يلي:

١. امتلاك معرفة أكاديمية خاصة بموضوع البحث، ليستطيع الحكم على مدى جدة وأصالة مادته ومدى تفوقها بالمقارنة بما هو سابق في الحقل.

٢. امتلاك معرفة بعلم وممارسة التقييم، ليمكن بها الحكم على مدى توافق البحث مع الأطر والمعايير التقييمية السائدة.

٣. التحلّي بالموضوعية والتجرّد من الأهواء والاعتبارات الخاصة والعامة، وتبني البحث فقط محوراً للتقييم والحكم.

٤. قابلية القرارات التقييمية للمحاسبة.. للملاحظة والعدّ والقياس. ولا يكفي على الإطلاق قول المُحكّم كما ورد سابقاً : "ليس في مادة المخطوط بحث ولا أصالة يمكن أن تُسْتطلع" ،، لأن مثل هذه العبارة المطلقة يصعب في أغلب الأحوال قياسها، لعموميتها الزائدة وخطورة تضميناتها الإنسانية والخلقية والعلمية بحد سواء.

٥. تركيز القرارات على التوجيه والتطوير. فلا تهدف أول ما تهدف إلى الحَطّ من قيمة الباحث والبحث وترسيبه ومنعه من النشر أو الانتشار، بقدر تقويمه للأفضل. أن أهم خصائص التقييم العلمي وأكثرها أساسية هي مساهمته دائماً في تقدم موضوع البحث الذي بصدده.

معايير صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

بينما يسهل نسبياً اقتراح مؤشرات نوعية للتقييم العلمي، فإن أمر نظيراتها لصلاحية البحوث للنشر يصعب لدرجة واضحة، لكونها تخضع بحكم اختلاف طبيعتها وباحثيها والجهات المعنية بهم، لتعدد ملحوظ ووجهات نظر متنوعة.

وفيما يلي نعرض ملخصاً للمواصفات المعيارية لصلاحية البحوث للنشر التي تتبناها بعض المؤسسات داخل الوطن العربي وخارجه، لننتهي باقتراح منظومة من المعايير نراها صالحة اجرائياً لتقييم البحوث للنشر في بيئاتنا التربوية والأكاديمية المحلية. ولقد اتضح نتيجة دراسة بعض تقارير ومواصفات النشر لدى مجلات

متخصصة تصدرها جامعات ووزارات تربية وتعليم في عدد من البلدان العربية (أنظر Google لأسماء منها)، أن أكثر المؤشرات التقييمية ممارسة لتحديد صلاحية البحوث للنشر خمسة هي:

١- أصالة أو جدّة فكرة البحث.

٢- منهجية البحث.

٣- دقة البيانات والمصادر المستخدمة.

٤- لغة وأسلوب عرض مادة البحث.

٥- محتوى التقرير وبعض خصائصه الفنية الأساسية.

ولوحظ على هذه المعايير التقييمية أمران، هما: العمومية وعدم الشمول. بمعنى أنها تتوفر للمحكّمين دون توصيف سلوكي لما يعنيه الواحد منها، كما لم تشمل كل ما يخص البحث من جوانب وتفاصيل يتوجب تحكيمها وتحديد مدى صلاحيتها كما نُبيّن عند عرضنا للأداة في الفقرة الرئيسية التالية.

ومن النواقص التي أفرزتها ظاهرة عدم كفاية المعايير الممارسة محلياً في تقييم صلاحية البحوث للنشر، أنْ سمحت لتناقض القرارات التي يتخذها المحكمون لدى المجلة الواحدة أو لدى مجلتين مختلفتين مثلاً بخصوص صلاحية البحث الواحد للنشر.

كيف يحدث هذا؟ لأن كل محكم يعمد لتفسير المعايير الخمسة على "هواه" حسب كفايته الأكاديمية وفي البحث العلمي، وميوله الشخصية الايجابية أو السلبية نحو الباحث، فيرسب البحث مرة وينجح أخرى لدى المجلة الواحدة، أو لا يصلح للنشر في مجلة ويصلح مع شكر ومكافأة لدى ثانية؟! أنظر للتوضيح في الفقرة السابقة: الوضع المحلي الراهن لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام.

أما تقييم صلاحية البحوث للنشر في الخارج، فيبدو الأمر أصلح حالاً مما لدينا حيث يتم عادة حسب معايير محددة، ويقوم على استخدام أدوات قياسية أو مواصفات يمكن عدّ نتائجها والدفاع علمياً عنها ومحاسبة مدى صحة أو عدم صحتها عند الحاجة.

وعلى كلٍ، فقد خلصنا من دراسة في هذا المجال لعدد من مجلات متخصصة متنوعة بالولايات المتحدة الأمريكية (**أنظر آلة البحث** Google **لأمثلة من هذه المجلات**) للتوصل إلى المعايير التالية (إن هذه المعايير مرتبة حسب أولوياتها، كما أن تفاصيلها مُعلنة معروفة غالباً لدى كل من الباحث والمُحكّم الأمريكيين):

١- المساهمة في تقدم المعرفة
٢- تصميم الدراسة.
٣- الموضوعية في تقرير النتائج
٩- مراجعة الدراسات السابقة.
٤- اختيار المشكلة أو الموضوع.
١٠- وضوح بيانات الجداول.
٥- أسلوب الكتابة والمقروئية.
١١- طول الدراسة.
٦- التضمينات العلمية للنتائج.
١٢- إشارات الترقيم وفقرات الدراسة.
٧- التحاليل الإحصائية.
١٣- شهرة الباحث.
٨- الإطار النظري.
١٤- مؤسسة أو جهة الباحث.

ولما كانت المعايير الممارسة محلياً هي عامة فضفاضة، وغير شاملة لكل المواصفات التي يجب توفرها في البحث للحكم السليم على صلاحيته علمياً وفنياً ودوراً في تقدم الغرض الذي وجد من أجله، ولما كانت أيضاً معايير تقييم صلاحية البحوث في الخارج قد طُوّرَت أساساً لبيئاتها الخاصة المختلفة نسبياً عن البيئة العربية وعن بعضها الآخر، وضَمّت في ثناياها أحياناً تفاصيل قد لا تمثل مباشرة حاجاتنا الوطنية في التقدم وممارسة البحث العلمي، أو افتقدت إلى أخرى قد نحتاجها نظراً لاختلاف أهدافنا وإمكانياتنا العلمية والفنية والبشرية والمادية.. عمدنا نتيجة كل هذا إلى اقتراح منظومة رباعية من المعايير لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام محلياً، ومن ثم توصيفها اجرائياً في أداة مستقلة بالفقرة الرئيسة التالية.
تبدو هذه المعايير مبوبة في أربع فئات كما يلي:

١- معايير المادة الأكاديمية.

٢- معايير البحث العلمي.

٣- معايير تقرير البحث.

٤- معايير جهة النشر.

تبدو تفاصيل هذه المعايير موجزة بما يلي.

١- معايير مادة البحث الأكاديمية:

يجب أن تتصف مادة البحث أو مشكلته بالجدة والابتكار، وأن تساهما في تقدم العلم أو المعرفة الإنسانية. وهنا يلزم التوقف قليلاً للتأكيد: بأننا في هذا العالم المحسوس لا نبتكر شيئاً من العدم بالمعنى الحرفي للكلمة، بل نكتشف وجوده

الذي خلقه الله له، الأمر الذي نقصده في الغالب من كون مادة أو مشكلة البحث الجديدة.

ومعيار الجدة في البحث، هل يعني عدم القيام به من قبل أبداً، أم فقط في البيئة العربية المحلية؟ وإذا كان المقصود من الجدة الندرة السابقة المطلقة، فهل تتوفر لدينا الإمكانات البشرية والعلمية والمادية للمبادرة بذلك ومنافسة البيئات العالمية المتفوقة في البحث العلمي والتي قطعت شوطاً كبيراً في الاستقصاء والدراسات عموماً؟ فإذا كنا نمتلك بعض هذه الإمكانات، فإننا بالتأكيد لا نحوز على كلها.

ومن هنا، فإن رفض البحوث لمجرد معالجة فكرتها العامة في مناسبة سابقة بالولايات المتحدة أو روسيا أو غيرهما مثلاً، يعد في رأينا تعجيزاً للباحثين وتعطيلاً لقدراتهم المُجددة، لأن تناول الفكرة في بيئة ومعطيات وإمكانات مختلفة وربما لتحقيق أهداف محلية إنسانية أو علمية أو تطبيقية متنوعة نسبياً أو كلياً عن سابقاتها في الخارج، يعد بذاته جديداً، وأن المضي في الحكم عليها بغير ذلك هو مؤشر لميول كيدية غير سوية وإضرار بمصالح المجتمع انسانًا وعلماً وطموحاً.

ومهما يكن من أمر، فحتى تغنى حالنا وتتأهل قدراتنا الضرورية لبحث ما لم يسبق مطلقاً بحثه، فإن معيار الجدة يجب أن يحدّ نفسه بكون المشاكل التي تمّ تبنيها غير مبحوثة محلياً أو مبحوثة قبل ثلاث، حيث تكفي هذه المدة في عصر تفجر المعرفة الذي نعيشه، لظهور معرفة أو حاجة جديدة تستدعي دراسة نفس الموضوع أو جزء منه، لغرض تكملته أو تحديثه أو تصحيح بعض الفجوات أو النواقص في نتائجه.

ولا بأس هنا إذا كانت المواضيع أو المشاكل التي يتبناها باحثونا مدروسة في الخارج، فيعمدون إلى دراستها محلياً أو تعريبها وتعديلها بالحذف والإضافة للاستفادة منها في توجيه أو تقدم معرفتنا أو حياتنا الجارية. وإني اعتبر الانجازات التي تحدث في هذا المجال مؤشراً صحياً لشعور الباحثين والمتخصصين بمسؤولياتهم الوطنية ولمساهمتهم الواعية في تطوير وتقدم المعرفة والمجتمع، دون انتظار "خواجات" من الشرق أو الغرب على السواء ليبحثوا لنا بلغة لا ندركها غالباً، ويعطونا النتائج التي نحتاجها "بالقطارة" حيناً أو التي يريدونها هم أحياناً عديدة أخرى.. دون التي نعوزها كما يلاحظ.. الأمر الذي لا نصل دائماً إلى تقدّم محسوس يذكر؟!

أما معيار المساهمة في تقدم المعرفة الإنسانية: الأكاديمية أو العلمية أو الاجتماعية أو المؤسسية، فإن كون المادة أو مشكلة البحث جديدة على الحياة المحلية، فإن المساهمة في تقدم حاضرها أو مستقبلها تعتبر في مثل هذه الحالة تحصيلاً حاصلاً، وإن إضافتها إلى معيار الجدة السابق يؤكد الأهمية التي نعلقها على كون البحث جديداً، كما تفيد التخصيص والتوضيح لذلك.

٢- معايير البحث العلمي:

البحث العلمي هو عملية استقصاء منظم مدروس لمعرفة علمية أو تطبيقية أو اجتماعية مفيدة لتقدم الفرد والمجتمع. وحتى تكون هذه العملية صالحة فعالة في تحقيق المعرفة المطلوبة، يجب أن تتوفر في محتواها وأسلوب تنفيذها مواصفات سلوكية تشكل معًا معايير أساسية لهوية البحث العلمي.

وتتكون عملية البحث العلمية اجرائيًا من عناصر عامة هي: **المشكلة ومنهجية البحث ثم النتائج**. تضم هذه العناصر بطبيعة الحال أخرى فرعية نأتي على تفصيلها لاحقًا. كما أن مجمل العناصر الرئيسية والفرعية والعمليات التي تضمنها مع طبيعة تسلسلها، تجسد جميعًا المؤشرات السلوكية لمفهوم ومنهج البحث العلمي. تبدو العناصر الرئيسة الثلاثة المكونة للبحث العلمي، موضحة بإيجاز كما يلي:

٢-١ مشكلة البحث:

بدون مشكلة لا يكون هناك بطبيعة الأمر بحث لأي شيء. فالمشكلة هي نقطة البداية لأي دراسة ومُبرر لحدوثها ومحور عملياتها حتى النهاية. ولا يتوقف مفهوم المشكلة هنا على تسميتها أو اقتراح عبارتها، بل يتعدى الأمر ذلك إلى تحديد عدد من الجوانب أو العمليات والعناصر الفرعية التي تساهم في توضيح طبيعة المشكلة وتخصيص حدودها وتوجيه القيام بحلها المطلوب بعدئذ. إن أهم هذه العمليات والعناصر ما يلي:

- عبارة المشكلة أو عنوان البحث.
- اختيار المشكلة للبحث.
- الدراسات والمعارف السابقة لبحث المشكلة.
- غرض بحث المشكلة.
- السؤال الرئيسي لمشكلة البحث.
- أسئلة وأهداف بحث المشكلة.

- فرضيات بحث المشكلة في حالة الدراسات الإحصائية والتجريبية.
- الافتراضات أو المسلمات، أي الحقائق العامة المسلم بها في مجال معرفة المشكلة.
- مجال أو حدود بحث المشكلة.
- نواقص أو صعوبات ومحدودات بحث المشكلة.
- أهمية بحث المشكلة، أي المساهمات التي يطرحها لتقدم المعرفة الإنسانية.
- مصطلحات بحث المشكلة.

٢-٢ منهجية البحث:

منهجية البحث هي الطريق الإجرائي الذي يوصل الباحث من المشكلة إلى النتائج أو الحلول التي يريدها. وتتكون من مجموع العوامل والعمليات والأدوات والمصادر والإجراءات التي يستخدمها في جمع وتحليل وتفسير البيانات المطلوبة، لغرض الحصول على الإجابات المناسبة لحل مشكلته. وبينما تتحدد طبيعة ومقومات منهجية البحث حسب نوع المشكلة والأسئلة التي سيُجاب عليها، أو الفرضيات التي سيجري التحقق من صحتها أو زيفها لحل المشكلة، فإنها تضم عموماً ما يلي:

- تصميم بحث المشكلة أو الإطار الإجرائي العام لحلها، ويقع هذا عادة في ثلاثة أنواع: تصميم تاريخي يبحث به الحاضر ماضياً محدداً، وتصميم وصفي يبحث بواسطته الحاضر وضعاً راهناً، ثم تصميم تجريبي يبحث خلاله الحاضر مستقبلاً مرغوباً.
- مواضيع وعينات البحث في حالة البحوث التجريبية وبعض الوصفية.
- مصادر البحث في حالة البحوث الوصفية والتاريخية.
- اختيار المواضيع والعينات والمصادر للبحث.
- أدوات وأساليب جمع البيانات.
- ظروف وعمليات جمع البيانات.
- أساليب وإجراءات معالجة البيانات إحصائياً بما في ذلك اختيارات الدلالة الإحصائية.
- خطوات أو مراحل تنفيذ البحث.

٣-٢ نتائج البحث:

نتائج البحث هي في العموم الحلول التي يتوصل إليها الباحث للتغلب على مشكلته، وتأتي عادة بصيغة خلاصة عامة للبحث ثم الاستنتاجات والتضمينات والتوصيات التي تجسد كلها جوهر الحلول المطلوبة.

٣- معايير تقرير البحث: وتتناول المحتوى العام للتقرير، ولغته وتنظيمه العام وإخراجه.

٤- معايير جهة النشر: وهي عموماً فنية في طبيعتها، تهدف أكثر ما تهدف إلى توحيد صيغ البحوث المقدمة إلى المجلة المعنية بالنشر. إن أهم هذه المعايير هي: الطول المناسب للبحث، وكيفية تدوين المراجع، ونوع وأسلوب اللغة، ونوع موضوع البحث، وأنواع الملخصات المطلوبة. تبدو المعايير الأربعة أعلاه مع تفاصيلها السلوكية في الأداة القياسية / التقييمية التالية:

أداة لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام– الصيغة الإجرائية الشاملة

(صفحة خلاصة البيانات والنتائج)

عنوان الدراسة.....

اسم الباحث **(يعبأ من هيئة التحرير بعد قيام المحكم بعملية التقييم بالنموذج الحالي)**.....

المؤسسة التابع لها **(كما هو الحال مع اسم الباحث)**.....

نوع الدراسة:

* تاريخه **(مرتبطة بموضوع أو مشكلة ماضيه)**.....

* وصفية:.....

وضع راهن.....حالة..... حقلية..... ارتباط..... مقارنة.....تطور / تغيير..... أخرى.....

* تجريبية.....

شبه تجريبية.....أخرى.....

* عملية / تطويرية..... أخرى.....

غرض الدراسة:.....

خلاصة نتائج التقييم: .....

.....

* مشكلة الدراسة (جدتها ومساهمتها في تقدم المعرفة).....

* منهج البحث العلمي (ضع قيمتي البسط والمقام لكل معيار حسب نتيجتك الخاصة بالنموذج):

عنوان الدراسة: __ مشكلة الدراسة: ___

٣٠ ٢٧٠

منهجية أو إجراءات الدراسة: _____

١٥٠

الخلاصة والاستنتاجات: _____

٥٠

المراجع والملاحق: _____

٢٥

* تقرير الدراسة : _____

١٠٠

* متطلبات جهة النشر : _____

١٠٠

ملاحظات (يلخص المحكم هنا مواطن القوة والضعف التي تتصف بها الدراسة والتعديلات الضرورية عليها، والتي تشكل مع خلاصة النتائج الرقمية السابقة قاعدة لتوصياته بمدى صلاحية الدراسة للنشر).....

.....

التوصيات: صالحة للنشر كما هي..... صالحة للنشر بالتعديل.....غير صالحة للنشر.....

اسم وتوقيع المحكم..... التاريخ.....

تعليمات إجرائية عامة

فيما يلي أربع مجموعات من المعايير التي يمكن بها تقرير صلاحية البحوث والدراسات للنشر والاستخدام. توضع القيمة الرقمية التي تراها مناسبة من صفر

obeikandl.com

إلى ٥ لكل عنصر ضمن هذه المعايير على الشرطة بجانبه. يمكن عند تحديد القيمة المناسبة، اعتبار التوضيحات التقديرية التالية :

- في حال عدم ملائمة أو عدم ضرورة العنصر لدراستك، اكتب عندئذ على الشرطة (لا ينطبق)، ثم اعمد إلى حذف قيمته من المجموع العام للفقرة المعينة.
- تمثل قيمة صفر على المقياس عدم قيام الدراسة كلياً بالمطلوب.
- تمثل قيمة ١ على المقياس المستوى الضعيف غير المقبول لقيام الدراسة بالمطلوب.
- تمثل قيمة ٢ على المقياس الحد الأدنى المقبول لقيام الدراسة بالمطلوب.
- تمثل قيمة ٣ على المقياس درجة "جيد" لقيام الدراسة بالمطلوب
- تمثل قيمة ٤ على المقياس درجة "جيد جداً " لقيام الدراسة المطلوب.
- تمثل قيمة ٥ على المقياس درجة "ممتاز" لقيام الدراسة بالمطلوب.

مشكلة الدراسة

تتولى هيئة التحرير الحكم على الدراسة بالمعيارين التاليين، حيث يتقرر نتيجتهما تحويل الدراسة لمزيد من التحكيم بالمعايير التالية. انظر التفاصيل بفقرة: مبادئ عملية للنشر.

١- جدة موضوع أو مشكلة الدراسة ___ ٥

٢- مساهمة الدراسة في تقدم المعرفة ___ ٥

المجموع ____ ١٠

ملاحظات:.....

.....

منهجية البحث العلمي للدراسة

أ- عنوان الدراسة:

١- مصداقية تعبير العنوان عن حقيقة الدراسة ___ ٥

٢- تجسيد العنوان لعلاقات عوامل الدراسة ___ ٥

obeikandl.com

٣- وضوح عبارة العنوان ودقتها اللغوية ___ ٥

٤- مناسبة الطول العام لعنوان الدراسة ___ ٥

٥- خلو العنوان من التكرار غير المفيد ___ ٥

٦- قابلية العنوان للفهرسة في المراجع المختصة ___ ٥

المجموع ___ **٣٠**

ملاحظات:.....
.....

ب. مشكلة الدراسة : ___ المجموع العام ٢٧٠

١. عرض مشكلة الدراسة:

* عرض المشكلة كما هي على حقيقتها بعبارة افتتاحية بسيطة ومباشرة ___ ٥

* تقديم تحليلي خلفية المشكلة من حيث عواملها وظروفها الخاصة وعلاقاتها المتداخلة ومظاهرها وأسباب وجودها المحتملة أو المواقف التي أدت إليها ___ ٥

* وضوح العوامل التي تبحثها الدراسة بخصوص المشكلة ___ ٥

* وضوح علاقة العوامل المختارة لبحث المشكلة ___ ٥

* عرض الحقائق والمعلومات والمفاهيم المتعلقة بالمشكلة منطقياً ___ ٥

* خلو عرض المشكلة من الميول والأحكام الشخصية ___ ٥

* تحديد مشكلة الدراسة بجملة أو عبارة واضحة دقيقة ___ ٥

المجموع ___ **٣٥**

obeikandl.com

ملاحظات:.....

.....

٢. مراجعة وعرض الدراسات السابقة:

* شمول مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالمشكلة ___ ٥

* تمثيل المراجعة لأهم الدراسات السابقة وأكثرها ارتباطاً بالمشكلة ___ ٥

* كشف علاقة كل دراسة بموضوع المشكلة وعواملها وإجراءاتها ___ ٥

* توفير مراجعة الدراسات السابقة لأساس منطقي يبرر الحاجة لبحث المشكلة ___ ٥

* دمج حقائق الدراسات السابقة معاً دون عرضها مستقلة في فقرات منفصلة ___ ٥

المجموع ___ **٢٥**

ملاحظات:.....

.....

٣. غرض بحث المشكلة:

* وضوح غرض بحث المشكلة لغة ومعنى ___ ٥

* صياغة غرض البحث بشكل سؤال تجيب عليه الدراسة ___ ٥

* تمثيل غرض البحث لمواقف سلوكية يمكن قياسها ___ ٥

* شمول غرض البحث لمجال أو حدود الدراسة ___ ٥

المجموع ___ **٢٠**

ملاحظات:.....

obeikandl.com

.....

٤. أهداف بحث المشكلة:

* وضوح الأهداف لغة ومعنى ____ ٥

* تمثيل الأهداف لعوامل وعمليات الدراسة ____ ٥

* صياغة الأهداف بعبارات سلوكية إجرائية ____ ٥

* توافق تسلسل الأهداف مع خطوات وعمليات الدراسة ____ ٥

* تجسيد الأهداف لأهمية ما تحققه الدراسة من نتائج ____ ٥

المجموع _____ **٢٥**

ملاحظات:.....

.....

٥- أسئلة بحث المشكلة:

* وضوح أسئلة البحث لغة ومعنى ____ ٥

* قابلية الأسئلة للإجابة في ضوء المعرفة والإمكانات المتوفرة للدراسة. ____ ٥

* قابلية إجابات الأسئلة للقياس – لمحاسبة مدى كفايتها وصحتها ____ ٥

* تمثيل الأسئلة لغرض وعوامل الدراسة ____ ٥

* مساعدة الأسئلة على فهم أهمية الدراسة وما تحققه من نتائج ____ ٥

* موضوعية عبارات الأسئلة وخلوها من الألفاظ الفنية غير الضرورية ____ ٥

obeikandl.com

* قدرة الأسئلة على توفير البيانات المطلوبة عند الإجابة عنها ___ ٥

* تتابع الأسئلة منطقياً وتوافقها مع تسلسل البيانات المطلوبة ___ ٥

المجموع ____ **٤٠**

ملاحظات:.....

.....

٦- فرضيات حلّ المشكلة:

* وضوح عبارات الفرضيات لغة ومعنى ___ ٥

* تمثيل الفرضيات للإجابات المحتملة عن أسئلة / أهداف الدراسة ___ ٥

* تناغم الفرضيات (عدم تناقضها) مع المعرفة الجارية ___ ٥

* تجسيد الفرضيات لعوامل الدراسة وعلاقاتها ___ ٥

* إمكانية اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات ___ ٥

* عنونة فقرة الفرضيات أو وضوح موقعها في الدراسة ___ ٥

* وقوع الفرضيات بعد غرض / أسئلة الدراسة ___ ٥

المجموع ___ **٣٥**

ملاحظات:.....

.....

٧- افتراضات أو مسلمات الدراسة:

* وضوح عبارات الافتراضات لغة ومعنى ___ ٥

obeikandl.com

* تمثيل الافتراضات لحقائق عامة مقبولة في الحقل ___ ٥

* دعم الافتراضات لفرضيات الإجابة على المشكلة ___ ٥

* وضوح فقرة الافتراضات في الدراسة ___ ٥

المجموع ____ ٢٠

ملاحظات:.....

.....

٨- مجال وحدود الدراسة:

* وضوح مجال وحدود بحث المشكلة بالدراسة ___ ٥

* توافق مجال وحدود بحث المشكلة مع المسؤوليات الحقيقية للدراسة ___ ٥

* مناسبة مجال وحدود بحث المشكلة من حيث الحجم والمسؤوليات ___ ٥

* مساهمة مجال وحدود بحث المشكلة في توضيح المطلوب بالدراسة ___ ٥

المجموع _____ ٢٠

ملاحظات:.....

.....

٩- نواقص أو معوقات بحث المشكلة:

* عرض نواقص أو معوقات البحث موضوعياً بصيغ مباشرة واضحة ___ ٥

* وضوح تأثير نواقص أو صعوبات البحث على استنتاجات الدراسة ___ ٥

obeikandl.com

* وضوح القيود التي تشير إليها نواقص أو صعوبات البحث من تضمينات للدراسة ___ ٥

* وضوح القيود التي تفرضها نواقص أو صعوبات البحث على توصيات الدراسة ___ ٥

المجموع ____ **٢٠**

ملاحظات:.....

.....

١٠- مصطلحات بحث المشكلة:

* شمول التعريفات لمفاهيم وعوامل الدراسة ___ ٥

* صحة ووضوح تعريفات مفاهيم وعوامل الدراسة ___ ٥

* قابلية التعريفات الإجرائية للقياس ___ ٥

* استخدام التعريفات كما هي خلال الدراسة ___ ٥

* مناسبة ووضوح موقع التعريفات في الدراسة ___ ٥

* توثيق التعريفات عند الحاجة ___ ٥

المجموع ___ **٣٠**

ملاحظات:.....

.....

ج. منهجية أو إجراءات الدراسة:

المجموع العام ___ **١٥٠**

obeikandl.com

١. تصميم الدراسة:

* مناسبة التصميم **(التاريخي أو الوصفي أو التجريبي)** لطبيعة المشكلة ومتطلبات تنفيذ الدراسة ____ ٥

* خلو التصميم من نقاط الضعف المشوهة لبيانات الدراسة ____ ٥

* احتواء التصميم على إجراءات وظروف لضبط المؤثرات الجانبية على البيانات ____ ٥

* احتواء التصميم على خطوات وعمليات إجرائية متتابعة لتنفيذ الدراسة ____ ٥

* الالتزام بالتصميم وخطواته الإجرائية خلال الدراسة ____ ٥

المجموع ____ **٢٥**

ملاحظات:.....

.....

٢. عينات أو مصادر بيانات الدراسة:

* كفاية وصف عينات (أو مصادر بيانات) الدراسة ____ ٥

* توضيح كيفية اختيار عينات (أو مصادر بيانات) الدراسة (عشوائيًا مثلاً أو حسب أهميتها كمصادر للبيانات) ____ ٥

* تمثيل العينات (أو مصادر البيانات) المختارة لأصولها أو مجالها المباشر ____ ٥

* كفاية العينات (أو مصادر البيانات) المختارة لتوفير البيانات المطلوبة ____ ٥

* موضوعية اختيار العينات (أو مصادر البيانات) للدراسة ____ ٥

* توضيح كيفية تعويض العينات (أو مصادر البيانات) المختارة عند فقدان بعضها خلال الدراسة ____ ٥

obeikandl.com

المجموع ___
٣٠

ملاحظات:.....

.....

٣. أدوات وإجراءات جمع البيانات:

* كفاية وصف أدوات وإجراءات جمع البيانات ___
٥

* مناسبة الأدوات والإجراءات لطبيعة عوامل وبيانات الدراسة ___
٥

* وضوح صلاحية وموثوقية الأدوات والإجراءات لجمع البيانات ___
٥

* استخدام الأدوات والإجراءات من أفراد مؤهلين خلال جمع البيانات ___
٥

* كفاية الأدوات والإجراءات لجمع البيانات المطلوبة ___
٥

المجموع ___
٣٠

ملاحظات:.....

.....

٤. جمع وتحليل البيانات:

*دقة استخدام إجراءات وأدوات الدراسة في جمع البيانات المطلوبة ___
٥

* مناسبة وكفاية الإجراءات الإحصائية لتحليل البيانات المتوفرة ___
٥

* كفاية البيانات التي تمّ جمعها لعمليات التحليل والتفسير ___
٥

* عرض البيانات موضوعيًا دون الاجتهادات والميول الشخصية ___
٥

* عرض البيانات كما هي ايجابية كانت أو سلبية لنتائج الدراسة ___
٥

* عرض البيانات كما هي دون محاولة تفسيرها أو تقييمها ___
٥

obeikandi.com

*مناسبة ووضوح عرض البيانات بالجداول والأشكال التوضيحية ___ ٥

* توافق تحليل البيانات مع أنواع الحقائق والمعلومات المتوفرة للدراسة ___ ٥

* توافق أساليب عرض البيانات مع طبيعة وتسلسل أهداف الدراسة وأسئلتها أو فرضياتها ___ ٥

* توافق أساليب عرض البيانات مع الإجراء الإحصائي للدراسة ___ ٥

المجموع ___ **٥٠**

ملاحظات:.....

.....

٥- منهجية أو إجراءات الدراسة _ معايير عامة:

* كفاية وأهمية المصادر والأدوات عموماً لتوفير البيانات المطلوبة ___ ٥

* كفاية مدة التجارب أو الدراسة لجمع البيانات المطلوبة ___ ٥

* وضوح وتفصيل المنهجية أو الإجراءات من حيث المكان والزمان وكيفية التنفيذ لدرجة تسمح معها بتكرار الدراسة ___ ٥

* توافق المنهجية أو الإجراءات مع ما هو متعارف عليه في حقل الدراسة ___ ٥

المجموع ___ **٢٠**

ملاحظات:.....

.....

د. خلاصة ومناقشة النتائج واستنتاجات وتوصيات الدراسة:

obeikandl.com

* كفاية الخلاصة من حيث المشكلة ومنهجية البحث والنتائج ____ ٥

* مناقشة علاقة النتائج بالدراسات السابقة **(ايجابيًا أو سلبيًا)** ____ ٥

* مناقشة أثر الصعوبات والعوامل الجانبية إن وجدت وكيفية معالجة الدراسة لها ____ ٥

* تمثيل الاستنتاجات لنتائج الدراسة وعواملها ____ ٥

* وضوح الاستنتاجات لدرجة يمكن قياسها وبرهنة صحتها ____ ٥

* توافق الاستنتاجات مع أهداف وأسئلة أو فرضيات الدراسة ____ ٥

* الابتعاد عن اقتراح استنتاجات لا تدعمها البيانات المتوفرة ____ ٥

* اقتراح توصيات لتطبيق استنتاجات الدراسة ____ ٥

* اقتراح أسئلة أو قضايا تهمّ البحث في المستقبل ____ ٥

* اقتراح طرق للتغلب مستقبلاً على نواقص ونقاط ضعف الدراسة ____ ٥

المجموع ____ **٥٠**

ملاحظات:.....

.....

هـ. مراجع وملاحق الدراسة:

* وجود كافة المراجع المستخدمة بالدراسة ____ ٥

* أهمية المراجع للدراسة أي عدم وضعها للتظاهر ____ ٥

obeikandl.com

* توافق استخدام وعرض المراجع فنياً مع ما هو متعارف من أحكام وقواعد ___ ٥

* تبويب المواد المساعدة للبحث في فقرات واضحة كملاحق الدراسة ___ ٥

* وضوح وصحة كتابة فقرات مراجع وملاحق الدراسة ___ ٥

المجموع ___ **٢٥**

ملاحظات:.....

.....

معايير تقييم تقرير الدراسة

١- صحة ووضوح لغة وكتابة التقرير ___ ١٠

٢- تنظيم مادة وفقرات التقرير بصيغ منطقية ومفيدة ___ ١٠

٣- موضوعية لغة التقرير دون تحريف أو ميول شخصية ___ ١٠

٤- تمثيل فهرس المحتويات للخطوط العامة داخل الت ___ ١٠

٥- تمثيل محتوى التقرير وتفاصيله مع فهرس محتويات الدراسة ___ ١٠

٦- دقة تنفيذ الأشكال والجداول وصحة وضعها بالتقرير ___ ١٠

٧- وضوح وجاذبية تبويب وتسلسل فقرات التقرير ___ ١٠

٨- كفاية توثيق المعلومات وتجانسه خلال التقرير ___ ١٠

٩- مناسبة طول التقرير لطبيعة ومتطلبات البحث بالدراسة ___ ١٠

obeikandi.com

١٠- توفر البيانات التمهيدية وتكامل الشكل العام للتقرير ___
١٠

المجموع ____
١٠٠

ملاحظات:.....

.....

معايير جهة النشر

١- توافق موضوع الدراسة مع طبيعة تخصص المجلة أو الذي تطلبه جهة النشر ____
١٠

٢- توافق محتوى الدراسة وتقريرها عموماً مع الخطوط العامة المقترحة من جهة النشر ____
١٠

٣- تبني الدراسة للغة المجلة أو الأخرى المقترحة من جهة النشر ____
١٠

٤- مناسبة لغة البحث لطبيعة المجلة ومتطلبات قرائها ____
١٠

٥- مناسبة طول الدراسة لما هو مسموح به من جهة النشر ____
١٠

٦- توفير الملخصات العربية / الأجنبية المطلوبة من جهة النشر ____
١٠

٧- توفير عدة نسخ / النسخة الأصلية للدراسة حسب متطلبات جهة النشر ____
١٠

٨- طباعة الدراسة على الآلة حسب المواصفات الفنية المقترحة من جهة النشر ____
١٠

٩- مراعاة تدوين المراجع بالدراسة حسب اقتراح جهة النشر ____
١٠

obeikandl.com

١٠- مراعاة إخراج الدراسة وتقريرها بالشكل الذي تقترحه جهة النشر ___ ١٠

المجموع ___ ١٠٠

ملاحظات:.....

.....

مبادئ عملية لاستخدام أداة تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام

نعرض لتوجيه استخدام الأداة المقترحة لتقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام، المبادئ الإجرائية التالية:

١- قيام جهة النشر قبل تحكيم الدراسة بتقييم مدى جدتها ومساهمتها في تقدم المعرفة الإنسانية / المهنية، وذلك بالاستعانة برأي واحد أو أكثر من الخبراء حول موضوعها أو مشكلتها، أو بمبادرة هيئة التحرير من خلال مُختصيها. أو استطلاع مركز المعلومات بالمنطقة المحيطة للتحقق من عدم معالجة المشكلة أو الموضوع سابقًا، وتحديد طبيعة النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة / الدراسات السابقة، ونظيراتها المتوقعة بالدراسة الراهنة.. حتى إذا لم يكن هناك تكرار أو تداخل ملحوظ بين هذه النتائج، تتبنى هيئة التحرير نتيجتئذ قراراً بالمضي قدمًا في تحكيم صلاحية الدراسة على أساس مجموعات المعايير الثلاثة الأخرى - منهج البحث العلمي، وتقرير البحث ثم متطلبات جهة النشر.

٢- بدء الحكم بمجموعات العناصر المعيارية الأربعة في الأداة فقط بعد القراءة العلمية الهادفة للدراسة كاملة، ثم لفقرة أو فقرات الدراسة المعنية مباشرة بكل مجموعة. ونقترح هنا قبل البدء بالتقييم بواسطة الأداة الحالية، قراءة الدراسة لثلاث مرات موزعة مثلاً كما يلي:

*** قراءة سريعة للدراسة في المرة الأولى لتوفير صورة أو فكرة عامة حول طبيعتها وتنفيذها ونتائجها.**

*** قراءة متأنية للدراسة، تكتب خلالها الملاحظات والانطباعات الآنية المناسبة لكل فقرة أو عنصر أو عملية تخص الدراسة.**

* **قراءة معيارية للدراسة**، أي قراءة موضوعية سلوكية لمحتوى وفقرات الدراسة بناء على تفاصيل المعايير الأربعة الرئيسية المقترحة بالأداة، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر نتيجة ذلك بنموذج الأداة في الفقرة السابقة.

٣- إمكانية تحويل الأداة أو بعض فقراتها إلى قائمة بدل المقياس المتدرج الحالي، والإجابة على عناصرها المعيارية "بنعم أو لا". وبينما لا نفضل تبني أسلوب القائمة لكون معظم العناصر التقييمية قد تحدث في الدراسة ولكن بدرجات متفاوتة، فإن النتيجة الكلية مهما يكن لاستخدام الأداة بصيغة مقياس متدرج أو قائمة تتمثل في تحديد مدى صلاحية الدراسة نهائياً للنشر.

٤- إمكانية الاستغناء - كما نوهنا في مقدمة الأداة- عن العناصر التي لا تنطبق على حالة الدراسة التي يجري تقييمها أو تبني عناصر أخرى أن لزم الأمر، وبالتالي حذف أو إضافة قيمها الرقمية المستحقة من / على مجموع الفقرة المعنية بذلك. ما نعنيه أن صيغة الأداة المقترحة ليست مطلقة بذاتها، بل مرنة يمكن تعديلها بما يتوافق مباشرة وحاجات تقييم صلاحية الدراسات التي بصددها جهات النشر ومُحكّميها المختارين للغرض.

٥- قيام المُحكّمين عند الحاجة "ببحث البحث" للتحقق من صحة المعلومات الواردة بالدراسات التي هم بشأنها. ويلزم التأكيد هنا على عدم الاكتفاء بما قد يعرفه البعض قبل سنوات خالية، أو بالاجتهادات الشخصية لتقرير مدى صحة المعلومات، لأن العلم الأصيل يقوم دائماً على اليقين والحقائق المتجددة الواثقة.

٦- إمكانية تبني مقياس التقدير المتدرج التالي، لمجموعات العناصر المعيارية، وللأداة بكاملها، عند تحديد صلاحية البحوث للنشر:

- حتى ٢٠% من المجموع = ضعيف ويعني حاجة الدراسة لتعديلات جذرية.
- من ٢١%-٤٠% من المجموع = مقبول، ويعني حاجة الدراسة لتعديلات متعددة.
- من ٤١%-٦٠% من المجموع = جيد، ويعني حاجة الدراسة لعدد من التعديلات
- من ٦١%- ٨٠% من المجموع = جيد جداً، ويعني حاجة الدراسة لتعديلات طفيفة
- من ٨١ % وأعلى من المجموع = ممتاز، ويعني تفوق الدراسة وإمكانية إجازتها للنشر كما هي.

الخلاصة والمناقشة والتوصيات

التقييم هو عملية توزين كمي ونوعي لقيمة الشيء. والتقييم يفيد التوجيه والتصحيح للأفضل بما يُشار إليه عادة بالتقويم. وعندما يعني التقييم نفسه بصلاحية البحوث للنشر والاستخدام، فإنه يركز على تبرير مدى مناسبتها للتداول العام من المهتمين والمختصين وعلى تحسين وضعها بناء على نتائج التقييم. أي أن التقييم في الأحوال العادية للسلوك الإنساني، بينما يُحدّد قيم الناس والحوادث والأشياء، فإنه يؤدي بهم لعمليات تصحيحية أو تطويرية تهدف في مجملها سد العجز القائم لديهم ورفع كفاياتهم للأدوار أو المواصفات المتوقعة منهم.

توصيات الدراسة

من مفهوم البحث العلمي أعلاه، ندعو الجهات المعنية بتقييم الباحثين وصلاحية بحوثهم للنشر، إلى التحوّل من الوضع التقييمي الراهن الذي أشرنا لبعض سلوكياته في هذه الدراسة، لآخر علمي موضوعي قابل للمحاسبة وموجهًا للأفضل، مع اعتبارها خلال ذلك لما يلي:

١- الحكم على أي شيء من خلال الشيء نفسه، أي توخي الحكم الموضوعي على الباحثين وصلاحية بحوثهم للنشر. وهنا نحث بعض جهات النشر والمحكمين للتخلي عن قبول الدراسات أو رفضها بناء على اعتبارات ضيقة كالمعرفة الخاصة أو "الجنسية" أو "شللية شرب الشاي"، لأن مثل هذه الممارسات تسيء للمعرفة والمستقبل الفردي المهني والوطني بحد سواء.

إن ما يلاحظ في هذا المجال من توزيع الإشراف ومناقشة رسائل الدراسات العليا أو تحكيم البحوث المُعدة للترقية، أو للنشر في المجلات المتخصصة، على أفراد لمجرد علاقاتهم الشخصية أو هوية مواطنتهم الجغرافية.. يُعدّ في رأينا تجاوزًا سلوكيًا وعلميًا خطيرًا يجب وقفه. أو التوقف عنه لصالح الإنسان والعلم والمستقبل في البيئة العربية.

٢. الحكم على أي شيء من خلال بيانات موضوعية كافية له، وليس قبل ذلك في كل الأحوال. أي توخي الحكم العادل / الصالح على الباحثين وصلاحية بحوثهم للنشر. إن الحكم السويّ على صلاحية البحوث يتمثل في قياس كل ما يخص الواحد منها من مكونات وظروف ومواصفات، وجمع بيانات متكاملة عنه ليمكن بعدئذ صناعة القرار الصالح حول أهليته.

ومن هنا يجب أن لا يستثقل المحكمون على سبيل المثال استخدام الأداة المقترحة بالدراسة الحالية لطولها وتفاصيلها السلوكية، طالما يستطيعون بها توفير البيانات الضرورية للحكم العادل على الدراسات التي هم بصددها. إن العدل يمثل بذاته حقًا فطريًا لكل فرد ومطلبًا مشروعًا في آن. وإن تخلي البعض عنه كمبدأ للتعامل مع الناس والأشياء يعتبر ظلمًا لإنسانيتهم جميعًا: مرسلين ومستقبلين أو مُحكّمين وباحثين.

٣- التقييم العلمي الهادف للباحثين وصلاحية بحوثهم للنشر، والذي يعني تحديد مدى كفاياتهم العلمية- المهنية ومن ثم توجيههم للأفضل، دون الحكم النهائي عليهم بالفناء أو الخطأ الكامل أو عدم "الوعي التام" أو عدم الصلاحية المطلقة التي لا تقبل مراجعة أو تصحيح؟!

ويحسن التنويه هنا، بأنه إذا توصل الواحد من المُحكّمين إلى قرار بعدم مراعاة الدراسة التي يقوم بتحكيمها لمعظم العناصر المعيارية في الأداة المقترحة حاليًا، أو لأي عناصر معيارية أخرى في الواقع، فيفضل منه تقييميًا حينئذ وضع الحكم بصيغة موجهة للبحث والباحث، كأن يقال : تعتبر الدراسة صالحة للنشر بعد مراعاتها للمعايير والتعديلات المشار إليها في صفحة.. إن الحكم المطلق على الناس والأشياء لا يجوز الا لله، كما أنه لا يوجد شيء لا يصلح بالكامل أو لدرجة مطلقة؟! بحثًا كان هذا الشيء أو باحثًا!

إن إصدار الأحكام المتصلبة على الدراسات "بعدم صلاحيتها الكاملة للنشر، وعدم قابليتها للتعديل، وعدم صلاحيتها كمحاضرة في الطلبة،ووجوب عمل كل ما يمكن لإبعادها عن أيدي الطلبة"؟! هو مؤشر لإضطرابات خُلقية خطيرة ولبُعْد أصحابها الواضح عن الحق والحقيقة في آن. فلا يوجد شيء في الدنيا غير صالح بالكامل وغير قابل للتعديل ومفتقر بالمطلق لمعلومة أو جملة مفيدة لإدراك وسلوك الإنسان!

وفي الوقت الذي نستغرب به حدوث مثل هذه الميول السوداء والمراهقات العلمية المنحرفة لدى عينة من الأكاديميين ولدى البيئات الأكاديمية العالية، فإننا نؤكد مرة أخرى على حقيقة عدم وجود أي شيء في عالمنا المحسوس غير قابل أبدًا للتعديل سوى تراثنا المقدس. وإن الفرد بطبيعة خلقه وقدراته ومعرفته هو نسبي دائمًا في صحته وكماله، فكيف يستطيع هذا المخلوق النسبي إذن إصدار أحكام غير نسبية مطلقة؟!

٤- دعوة الباحثين - **تجنباً لإمكانية توزينهم بمقياس "الجهل الواثق" لبعض المحكمين** - إلى محاولة الاستفادة من الأداة المقترحة بهذه الدراسة أو بغيرها مما يشبه، في توجيه دراساتهم محتوى ومنهجاً ونتائجاً.

كما نؤكد عليهم أيضاً أن يكونوا أكثر علمية وجدية في تخطيط وتنفيذ بحوثهم، والابتعاد عن "الفهلوة" التي تتمثل كما لاحظنا في أخذ المعلومات من مصدرين أو ثلاثة متفوقة ثم يشير الواحد منهم في مقدمة دراسته أو كتابه "إن انجاز هذه الدراسة أو هذا الكتاب قد أخذ من الباحث جهداً كبيراً دام عدة سنوات..". بينما في الواقع أن الدراسة برمتها بما فيها الأشكال والجداول – كما لاحظنا في أحد مؤلفات: وسائل وتكنولوجيا التعليم المتداولة محلياً، مأخوذة حرفياً من مصدرين أو ثلاثة على الأكثر..؟! دون إذن من المؤلفين والناشرين المعنيين؟!

كذلك نلاحظ أحياناً من بعض الباحثين محاولة إبقاء الدراسات الجادة أو المتفوقة المرتبطة بطبيعة بحوثهم في الظلام لإعطاء انطباع بتفوق وجدة ما يقومون به، في الوقت الذي يستقون به معظم أفكارهم من هذه الدراسات؟ ومن المُعيب أيضاً في حال الاقتباس أو التوثيق، قيامهم بذلك لدى أكثر المعلومات هامشية دون الهامة الرئيسية منها. أو أخذهم المعلومات أحياناً من مصدر محدد وتوثيقها بمصدر آخر أقل أهمية وشأناً؟!

٥- دعوة الباحثين القويمين والواثقين من صحة دراساتهم وصلاحيتها للنشر والاستخدام، الى الإصرار على لفت انتباه هيئات التحرير الى خطأ الأحكام التي أصدرها المُحكمون بالرفض أو عند الطلب منهم إجراء تغييرات جذرية عليها ،، مع إعادة تقديمها لمجلات أخرى عند رفضها من واحدة أو أكثر.. طالما وجدوا عدم منطقية أو خطأ الملاحظات المقترحة لهذه التغييرات،، او استشفوا نقصاً علمياً او مهنياً في معرفة او خبرة المحكمين، او لاحظوا في الأسوأ إلتواءً في ميولهم او فساداً في خلقهم.

إن عدداً ملحوظاً من هيئات التعليم العالي الذين تزدحم بهم آنياً المعاهد والجامعات ووزارات التربية والتعليم العربية يبدون لأسف التربية والإنسان غير أكفاء علمياً ومهنياً وفي تحكيم الدراسات والمشاريع وفي البحث العلمي.. ناهيك عن "أخلاق السوق" المصلحية الملاحظة عليهم بآلية "حك ظهري وأحك ظهرك" والشللية الضيقة والأنانية الانتهازية التي تبدو جميعاً وقد أصبحت ظواهر فاعلة سلبياً

في حياة المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة من التوظيف وتبوّء المراكز والحصول على الامتيازات والى فعاليات التحكيم والبحث العلمي.

٦- دعوة الجهات المعنية بالنشر إلى تعيين هيئة تحرير متخصصة أكاديمياً وفي البحث العلمي، تقوم على مسؤولية الدوريات التي تُصدرها. وبينما نتوقع من أفراد هذه الهيئة الكفاية الأكاديمية في حقل المجلة كالتربية أو العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الآداب مثلاً وثقافة كافية أيضاً في البحث العلمي، فإن واحداً على الأقل من هؤلاء يجب أن يكون دارساً للبحث العلمي ولديه إنتاج منشور في هذا المجال (ينطبق معيار الإنتاج أيضاً على أعضاء هيئة التحرير الأكاديميين).

وتتعدى مهام هيئة التحرير التي نقترحها، روتين استقبال وتحويل الدراسات لزبائنها من المحكمين، إلى:

* الحكم على مدى جدة موضوع الدراسات المقدمة للنشر وإمكانية مساهمتها في تقدم أو تطوير المعرفة الإنسانية، حتى لو استدعى ذلك الاستعانة كما نوهنا – بمراكز المعلومات أو بأفراد متخصصين في المجالات الأكاديمية لهذه الدراسات.

* الحكم المبدئي العام على صلاحية الدراسات من حيث مراعاتها لمواصفات النشر بالمجلة ولمنهج البحث العلمي ولمحتوى وإخراج التقرير المناسب.

* تحويل الدراسات المقبولة مبدئياً للنشر إلى جهات مؤهلة لتحكيمها النهائي وتفصيل مواطن القوة والضعف فيها، باستخدام الأداة المقترحة بالدراسة الحالية أو أي أداة مناسبة أخرى.

* مراجعة تقارير التحكيم وإجراء الاتصالات مع الباحثين لمزيد من تطوير دراساتهم للأفضل، أو لإخبارهم بإجازتها للنشر، أو الاعتذار لبعضهم عن نشرها لأسباب مرتبطة غالباً بالمجلة وليس بالدراسات نفسها.. إذا أخذنا بمبدأ قابلية تعديل وتحسين هذه الدراسات دون إصدار الأحكام المطلقة بعدم جدواها.

٧- إمكانية تبني جهات النشر ومُحكّميها للنسخة الموجزة التالية، المشتقة من أداة تقييم صلاحية البحوث المفضلة سابقاً، إذا ارتأت عملياً ذلك. شريطة فهم من يقوم بالتحكيم لمحتوى أو توصيف كل عنصر معياري تشتمل عليه النسخة، أملاً في وصول المُحكّمين لقرارات موضوعية عادلة حول صلاحية الدراسات للنشر نتيجة استخدام معايير موحدة في صناعة القرارات المطلوبة.

وبينما تضم الأداة المعدلة المعايير الأربعة الرئيسة لسابقتها الأداة الموسعة، مع تفصيل معيار منهج البحث العلمي إلى أخرى فرعية تتمثل بمعايير ٢-٨،،فإن كيفية

استعمالها وتقييم صلاحية البحوث للنشر بها ، هي نفسها المقترحة سابقًا عدا تدريج القيم لكل عنصر من ٠ - ١٠ بدل ٠-٥. يبدو هذا موضحًا بالتالي:

٠	٢	٤	٦	٨	١٠
منعدم	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز

أداة تقييم صلاحية البحوث للنشر والاستخدام– النسخة الموجزة

١. جدة مادة الدراسة ومساهمتها في تقدم المعرفة ___ ١٠

٢. مناسبة عنوان الدراسة ومصداقية تعبيره عن محتواها ___ ١٠

٣. وضوح مشكلة الدراسة وتكامل عرضها المنطقي ___ ١٠

٤. مناسبة وصحة تصميم الدراسة (إطار بحثها العام) لطبيعة المشكلة وعواملها ونتائجها ___ ١٠

٥. مناسبة وكفاية الأدوات والإجراءات المستخدمة في جمع البيانات ___ ١٠

٦. مناسبة ومصداقية أساليب عرض البيانات وإجراءات تحليلها ___ ١٠

٧. كفاية الخلاصة والاستنتاجات وتمثيلها المباشر لبيانات الدراسة ___ ١٠

٨- كفاية المراجع ومناسبة استخدامها في الدراسة ___ ١٠

٩- مناسبة تقرير الدراسة من حيث المحتوى والإخراج وصيغة التقديم ___ ١٠

١٠- مراعاة المواصفات المقترحة من جهة النشر ___ ١٠

المجموع _____ ١٠٠

ملاحظات:.....

.....

obeikandl.com

المُحكّم.....

المؤسسة.....التاريخ.....

❖❖❖❖❖

هوامش الدراسة

١- احمد المهدي عبد الحميد. نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي. رسالة الخليج العربي، ع ٢٣، السنة الثامنة ,١٩٨٧

٢- Borg, W. and Gall, M. Educational Research: An Introduction. New York: Longman, 2005.

٣- احمد المهدي عبد الحميد، مصدر سابق.

مصادر الدراسة

١- محمد زياد حمدان. البحث العلمي- نحو منهجية منظمة لتنفيذه وإعداد تقريره للنشر. المجلة العربية للبحوث التربوية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. المجلد ٨ العدد ٢، ,١٩٨٨

٢- محمد زياد حمدان. البحث العلمي في التربية والآداب والعلوم. دمشق: دار التربية الحديثة، ,٢٠٠٣

3- Borg, W. and Gall, M. Educational Research: An Introduction. New York: Longman, 2005.

4- Hopkins, C. Understanding Educational Research: An Inquiry Approach. Columbus: Charles E. Merrill Co. 2001.

5- Richard J. Shavelson and Lisa Towne (Editors). Scientific Research in Education. Center for Education, National Research Council. Washington, DC: National Academy Press, 2002.

6- Tuckman, B. Conducting Educational Research. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc. , 2000.

❖❖❖❖❖

obeikandl.com